آب 2026 العدد رقم 6

سلسلة **التعامل مع الماضي**

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا والمجتمع المدني

بول الأشقر

عن الكاتب
بول الأشقر صحافي متقاعد في لبنان ومراسل في أميركا اللاتينيّة لأكثر من أربعين سنة، عمل في عدد كبير من الصحف والمجلّات والإذاعات اللبنانيّة والعربيّة، وشغل منصب مراسل في الشرق الأوسط لصحف ومجلّات فرنسيّة، وبرتغاليّة، وبرازيليّة، وبولونيّة. وهو عضو مؤسّس لحملة 'الرئيس الحلّ' (1988)، والجمعيّة اللبنانيّة لديمقراطيّة الانتخابات (1994)، وإطار 'حقّنا نعرف' (1999)، كذلك تولّى مهمّة المنسّق العام لحملة 'بلدي، بلدتي، بلديّتي' (1997).

Nunca mas - أبدًا مرّة أخرى

العبارة الإسبانيّة الشهيرة هي عنوان التقرير الرسمي الأرجنتيني الذي ندّد بجرائم الديكتاتوريّة العسكريّة (1976-1983)، أيضًا هي صرخة المدّعي العام للتنديد بجرائمها (1984).

المقدّمة

إنّ الموضوع الذي يهمّنا موضوع مشوّق بامتياز. يتطلّب أوّلًا وأساسًا تشريح مساحة ما تنطبق عليها تسمية 'المجتمع المدني'. فالتسمية تعاني من سعتها، وبالتالي من غموضها. وقد عرفت خلال التسلسل التاريخي تقلّبات نقلتها من معنى إلى عكسه: عند الإغريق، عَنت 'العالم السياسي' (كولا، 1992) ومع بذور صعود الإنتاج الرأسمالي، عَنت 'العالم الاقتصادي' (فيرغسون، 1867). واليوم لا تعني هذا ولا ذاك، بل تستثنيهما عمدًا. أمّا التباسات اليوم، فليست أبسط: إنّ إعادة بروز مفهوم المجتمع المدني في الستّينيات من القرن المنصرم واكب التفكّكات التي حصلت على المستويين، الاقتصادي (تفوّق القطاع المالي على القطاع الإنتاجي) والسياسي (تفلّت من إشكاليّة السلطة والمعارضة التقليديّة لمصلحة 'تيّار ثالث' لا سياسي). وفي هاتين الظاهرتين المستمرّتين والمتزايدتين، تأرجح مفهوم المجتمع المدني بين ما هو مفهوم عريض -كلّ ما هو 'مجتمع مستقلّ عن العالمين، السياسي والاقتصادي'، بما فيه النقابات والإعلام- وما هو المفهوم الأضيق -'مجتمع المؤسّسات غير الحكوميّة'، أي المؤسّسات الهادفة، حتى لو أتى تمويلها من الدولة أو من النخب الاقتصاديّة الجديدة (بادي وبيرباوم،

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland to Lebanon and Syria
السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا

موّل هذا الملخص من قبل سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات، وهو لا يعكس بالضرورة آراء سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

1979). أخذًا في الاعتبار هذه التأرجحات، يعتمد هذا الموجز السياساتي –ولو ضمنًا– على مقاربة غرامشيّة (نسبة إلى المفكّر الإيطالي أنطونيو غرامشي) قائمة على تناقض بين 'المجتمع السياسي' و'المجتمع المدني'، وعلى صراع أفكار حول الهيمنة الثقافيّة (دويه، 2022) بين الأفكار السائدة والأفكار المخالفة لها.

ندخل الآن في عالم الحرب الذي هو المولّد الأساس لقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا. في المجتمعات المنقسمة على ذاتها، تعني ظاهرة الحرب النزاعات الأهليّة، وينطبق هذا النموذج على الحالة اللبنانيّة. وليس من المستغرب إن أضيف إلى المجتمعين المذكورين –السياسي والمدني– بسرعة لافتة، مجتمعًا ثالثًا عُرف بـ'المجتمع الأهلي'، وهو بمرتبة وسطيّة بين المجتمعين المذكورين. فله من 'المجتمع المدني' الطبيعة غير السياسيّة، وله من 'المجتمع السياسي' القرب الفكري. وهكذا، من خلال تبنّي هذا التصنيف المحلي، أراد 'المجتمع المدني' التعويض عن عزلته المجتمعيّة، باعتبار 'المجتمع الأهلي' أقلّ نقاوة منه. أراد 'المجتمع السياسي' التأكّد من أنّ لديه قاعدة اجتماعيّة ثابتة بواسطة هذا 'المجتمع الأهلي'، حتّى لو كان هذا الأخير، أُسوة به، آخذًا في التشظّي إلى مجتمعات متفارقة ومتباعدة.

ظروف: بروز القضيّة

مأساة الخطف (والاختفاء القسري)، وبالتالي الفقدان، تعود إلى تاريخ الحروب والى جذور الإنسانيّة. أمّا ما يعنينا هنا، فهو نضالات الإنسانيّة للتخلّص من هذه الآفة وجهودها للفرض على القانون الدولي بأن يشملها كجرائم، ثمّ أن يحدّد ضحاياها (المفقودين وأيضًا ذويهم)، ثمّ اعتبارها جرائم مستمرّة مع مرور الزمن، وأخيرًا توسيع صلاحيّات محاكمتها. لحصر الموضوع في إطار القرن العشرين، من المؤكّد أنّ في حقبات النازيّة والفرانكيّة (في إسبانيا)، والستالينيّة، والحروب الاستعماريّة، ارتُكب بشكل كثيف هذا النوع من الجرائم. تدخل هذه الأخيرة للمرّة الأولى في الأدب القانوني في وثائق منظّمة الدول الأميركيّة التي كرّست لها نصوصًا مستقلّة بعد تجربة الاختفاء القسري التي انتشرت في أميركا اللاتينيّة بدءًا من الستّينيات والسبعينيات، وصولًا إلى الثمانينيات. ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى نضال ذوي المفقودين والمخفيّين قسرًا. قيمة هذه النصوص الأوّليّة أنّها صنّفت ذوي المفقودين والمخفيّين قسرًا أيضًا من بين الضحايا. أوّل وثيقة رسميّة وصفت الاختفاء القسري بـ'الجريمة ضدّ الإنسانيّة' صدرت تحت ضغط هذه النضالات في منظّمة الدول الأميركيّة نتيجة قرار لجمعيّتها العامّة (1983) يليها أوّل حكم قانوني ضدّ دولة، وهي هوندوراس (المحكمة الأميركيّة لحقوق الإنسان، 1988) قبل أن تتحوّل إلى أداة قانونيّة ملزمة لدول المنظّمة كافّة (منظّمة الدول الأميركيّة، 1994).

بشكل موازٍ، وبسبب نضالات أميركا اللاتينيّة، شكّلت لجنة حقوق الإنسان في منظّمة الأمم المتّحدة مجموعة عمل خاصّة بالمخفيّين قسرًا عام 1980. وهكذا أخذت تدخل تدريجًا هذه القضيّة بداية بواسطة تعديلات على اتفاقيّات سابقة (مثل اتّفاقيّة جنيف لحماية ضحايا الصراعات المسلّحة التي أُقرّت عام 1949 وعُدلّت عام 1977؛ المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، 1977) أو على اتّفاقات لاحقة

لتأسيسها (مثل اتّفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانيّة أو المهينة التي أُقرّت عام 1984 ودخلت حيّز التنفيذ عام 1987؛ المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، 1984) أو على نظام روما الأساسي الذي نظّم عمل المحكمة الجنائيّة الدوليّة (المحكمة الجنائيّة الدوليّة، 1998). فيما بعد، عندما تبيّن وجود نواقص عميقة في الأطر القانونيّة لمعالجة قضايا الاختفاء القسري، بدأت مفاوضات دامت ثلاث سنوات قبل الوصول إلى نصّ متخصّص وإقرار الاتّفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، 2006) التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2010.

إنّ التجربة اللبنانيّة في الاختفاء القسري تفاعلت -ولو عن بعد- مع هذه الحقبة التاريخيّة (1975 – 1989) وردّة الفعل عليها تعتبر نسبيًّا باكرة (1982)، مع أنّ النقلة التي شكّلها إقرار قانون لهذه القضيّة لم تحصل إلّا بعد عقود طويلة (2018). وعرفت التجربة اللبنانيّة وجهين من أوجه التجارب العالميّة، وجهًا يمكن وصفه بـ'الخارجي'، وله علاقة بدور اللاعبين الإقليميّين (إسرائيل وسوريّة)، ووجهًا -وهو الأهمّ عدديًّا- ناتج من صراعات بين فئات متنوّعة من المجتمع 'الداخلي'. أمّا الوجه الثالث الذي يواكب عادة ظاهرة الفقدان (بين الدولة ومعارضيها)، فلم يعرفه النموذج اللبناني إلّا في حالات استثنائيّة في الثمانينيات، وعلى الأطراف. الآن، إذا كان ما له علاقة باللاعبين الإقليميّين (أو بالدولة ومعارضيها) قد بقي نسبيًّا مهمّشًا على الأقلّ في البداية، فالخطف والفقدان الذي له علاقة بالحرب الأهليّة تحوّل سريعًا إلى ميزة من ميزات الصراع الداخلي (نشمل بهذا الأخير الصراع مع الفلسطينيّين). بواسطته، تشظّى فورًا المجتمع إلى 'مجتمعات أهليّة' التصقت بالأفرقاء الخاطفة، فيما تحوّلت الظاهرة أحيانًا كثيرة إلى مجرّد عملة تبادل.

آليّات وديناميّات: الانتظام و'الأنثويّة'

تقتصر بداية عمليّة البحث عن المفقودين والمخفيّين قسرًا على حلقة ضيّقة من ذويهم. إن بسبب العجز أو الخوف أو الانقسام، أو حتى التصفيات، البقعة التي تطالب بالمفقودين والمخفيّين قسرًا هي دائمًا محصورة أو معطّلة، وتنطلق من بيئة الأهالي، ثمّ تتوسّع تدريجًا، مع أنّ ضرورة طيّ الصفحة والنسيان بعد وقوع المآسي تجعل هذا الوعي يبقى أقلّويًّا في المجتمعات كافّة.

في لبنان، أدّى تعميم ظاهرة الخطف على جميع أطراف الصراع، وكذلك ظاهرة التضامن مع الخاطفين، إلى تقليص المطالبة بمعرفة مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا، إلى أقصى حدّ، حتّى تلك الصادرة عن المجتمع المسمّى بالمدني، والأدقّ عن هذا الجزء منه القادر على المحافظة على أكبر درجة من الاستقلاليّة إزاء الأطراف المتنازعة. في البداية، يحتكر إجمالًا الخاطفون عمليّة البحث عن 'مفقوديهم'، وتبقى عمليّة المطالبة محصورة بين الخاطفين، حيث عمليّات الخطف والخطف المضادّ تسمح بعمليّات تبادل واسعة. في الحالات الفرديّة، الناس متروكون وحدهم، ما يجبرهم على اللجوء إلى قوى نافذة في مناطقهم، أو إلى المراجع القادرة على الوصول إلى هذه الأخيرة. مع نهاية الصراع العسكري، ومع استنفاد القوى النافذة آليّاتها التبادليّة، تتخلّى

هذه الأخيرة عن الموضوع، ولم تعد تراجع لمعرفة مصير مخطوفيها لئلّا يُطلَب منها شيء عن مصير من خطفتهم. مرّة أخرى التعامل بالمثل!!!

يعرف لبنان أوّل شكل تنظيمي مستقلّ للمطالبة بالمفقودين والمخفيّين قسرًا -وهو مؤلّف من أهاليهم- عند تأسيس 'لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان' (1982) بمبادرة من السيّدة وداد حلواني (حلواني، 2025). إنّها تجربة رائدة بدأت في 'المجتمع' المسلم والفلسطيني قبل أن تنجح تدريجًا في التوسّع إلى باقي المجتمع اللبناني، وقد لاقت مع مرور الوقت اعترافًا محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا. هنالك تجربة أخرى (سوليد)[1] SOLIDE (كرّاسكو غوتييريز، 2021؛ كالفن، 2026) نشأت بجوار الحركة العونيّة (1991) عندما كلّف الجنرال ميشال عون المهندس غازي عاد البحث عن المعتقلين في السجون السوريّة. تدريجًا، وبسبب أخلاقيّات عاد العالية التي وعت باكرًا استحالة الحديث عن المفقودين في سوريّة إلا كجزء من قضيّة المفقودين العامّة، تحالفت التجربتان، ثمّ توحّدتا بالفعل، بمطالبهما وتحرّكاتهما، ما سمح بتحاشي استغلال القضيّة من قبل أي طرف سياسي. في الواقع، بعد خيبة إقفال ملفّ الحرب التي لم تتقاطع مع أيّ بصيص حلّ للقضيّة، نجحت 'لجنة الأهالي' في خرق 'جدار الصمت' وفي بناء عدد من العلاقات مع عدد من شرائح المجتمع المدني، كما سنحاول تبيانه لاحقًا.

هناك ظاهرة أخرى ذات طابع عالمي، من المفيد التوقّف عندها وتشريحها، وهي تحاكي 'ذكوريّة' أعداد المفقودين و'أنثويّة' حركات البحث عنهم. في حالات الحروب الخارجيّة، أو في حالات الحروب الأهليّة، نسبة الذكور عالية جدًّا، إذ إنّهم يشكّلون تقريبًا الجنس الوحيد الذي يشارك في المعارك، وتبقى الإناث المفقودات عادة ناتجة من أحداث مدنيّة على هامش الصراع العسكري وحالات نسبيًّا متدنّية. فقط في حالات الصراع بين الدولة ومعارضيها في أميركا اللاتينيّة تحديدًا، ولأنّ الدولة 'الخاطفة' كانت تبحث عن المناضلين أو المناضلات على حدّ سواء، ترتفع نسبة الإناث لتدرك الربع وتقترب أحيانًا من الثلث (بحسب موقع أمّهات ساحة مايو وموقع جدّات ساحة مايو)[2]. أيًّا يكن، في عمليّة البحث عن المفقودين والمخفيّين قسرًا، تسيطر صورة الإناث بنسب تشابه نسب الذكور عند المخطوفين. أسباب هذه الظاهرة متعدّدة: إنّها تعود دون شكّ وبالأساس إلى 'ذكوريّة' المخطوفين، ما يحرّك في المقابل 'أنثويّة' الباحثات عنهم (أمّ، زوجة، أخت، ابنة...)، ولكنّها قد تُفسَّر أيضًا بأنّ البحث من قبل الإناث في هذه الحالة يبدو أقلّ مخاطرة وأكثر حياديّة سياسيًّا وتحرّكه العاطفة، وبالتالي يولّد لديهنّ شعورًا بأنّهنّ 'محميّات' في مسعاهنّ أكثر من الذكور (كرّاسكو غوتييريز، 2021؛ كالفن، 2026). والمثل الأشهر يبقى 'أمّهات ساحة مايو' في الأرجنتين اللواتي صرنَ مع مرور الوقت يُعرَفنَ اليوم بـ'جدّات ساحة مايو'، لأنّهنّ يتابعن نضالهنّ الآن بالبحث ليس فقط عن أولادهنّ، بل عن أحفادهنّ الذين خُطفوا بدورهم من أيدي أُمهاتهم أو بطونهنّ، ثمّ 'زُرعوا' في عائلات كانت توالي النظام العسكري (بحسب موقع أمّهات ساحة مايو وموقع جدّات ساحة مايو).

الواقع اللبناني لا يختلف كثيرًا عن هذه المعطيات. حسب إحصاءات 'لجنة الأهالي' (غير المكتملة)، تمثّل الإناث نسبة تراوح بين 5% و6% من مجموع المفقودين والمخفيّين قسرًا[3]، فيما تمثّل الإناث مجمل اللواتي يتحرّكن في لجان الأهالي مع

1 والحقيقة أنّ دور سوليد قد اختفى تدريجًا بعد وفاة غازي عاد.

2 نسب الإناث للذكور في حالات الاختفاء القسري تباعًا في الأرجنتين أو في حالة المكسيك حيث المأساة مستمرة
Grafico-4.-Mujeres-y-hombres-ante-la-tragedia 1248x2048.png (1248×2048)

3 يعتمد معرض 'خطّ زمني' (2025) القائم في بيت بيروت (طريق الشام، سوديكو) المقام تحت إشراف 'لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان نسبة 94% للذكور مقابل 6% للإناث.

استثناءات نادرة. وقد يكون لهذا الواقع أثر في إعطاء طابع 'أنثوي' -ولو إلى حدٍّ ما- لتحرّكات المجتمع المدني، كما سنراه لاحقًا.

شرائح متعدّدة من المجتمع المدني

مدخل

ندخل الآن في حيّز موضوعنا. قبل انتهاء الحرب اللبنانيّة، مسألة المفقودين هي في الواقع قضيّة مخطوفين يجري تبادلهم في حقبات متتالية. ويشكّل تأسيس 'لجنة الأهالي' (1982) نقطة تحوّل أساسيّة تكرّس استقلاليّة القضيّة عن المليشيات والقوى السياسيّة المختلفة. لكن هذه الولادة العسيرة بقيت بعيدة عن آذان المجتمع، ولم تخرقها إلّا في حالات نادرة، مثل أوّل تظاهرة قادت ذوي المفقودين والمخفيّين قسرًا -سمّتها الصحافة 'تظاهرة نسائيّة'- إلى مقرّ رئيس الوزراء (24 كانون الأوّل 1982؛ جريدة السفير، 1982)، أو عند إقفال المعابر مرّتين عام 1984: مرّة أولى لإسماع صوتهنّ، وقد أدّى تدخّل دار الإفتاء لكي يستقبل رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة آنذاك وفد منهنّ (9 تموز)، ومرّة ثانية بعد انتحار السيّدة نايفة نجّار، سكرتيرة الأستاذ طلال سلمان، بعد مرور سنة على خطف ابنها علي، وعمره 13 سنة (27 كانون الأول؛ جريدة النهار، 1984؛ جريدة السفير، 1984؛ جريدة النهار، 1984). وتدلّ كلّ هذه الأمثلة على أنّ أهالي المخطوفين والمخفيّين قسرًا متروكون تقريبًا وحدهم، ولا يغطّيهم الإعلام إلّا عندما يفرضون أنفسهم على الساحة الوطنيّة، أو عندما يطرقون بإذن أو بلا إذن أبواب 'أجندا' المسؤولين السياسيّين.

إنّ نهاية الحرب وعدم توقّف قطار السلم في 'محطّة المفقودين' صَدَمَا انتظارات الأهالي وأدخلاهم في حالة من الإحباط العميق، ومن العزلة الخانقة. وإذا في صيف 1999، وبمبادرة من الأب ألبير أبي عازار، التقى فريق متنوّع الكفاءات الإعلاميّة والبصريّة (أسمّي منه فقط المخرج المرحوم برهان علويّة)، في محاولة جديدة لخرق جدار المحاصرة السميك. وتحوّل هذا الفريق تحت اسم 'حقّنا نعرف' إلى خطّ الدفاع الثاني لـ'لجنة الأهالي'[4]، وركّز عمله على محورين: من جهة، صار يواكب تحرّك 'لجنة الأهالي' كلّ أسبوع أمام مقرّ الحكومة (آنذاك على المتحف)، حيث كان الأهالي خلال أسابيع متتالية يعترضون وصول الوزراء إلى جلسة الحكومة للتّذكير بقضيّتهم المنسيّة تحت شعار 'نحن ولادك يا دولة' (جريدة السفير، 1999). وأدّى هذا التحرّك الأسبوعي إلى أن شكّل الرئيس سليم الحصّ أوّل لجنة تحقيق رسميّة في مصير المفقودين والمخفيّين قسرًا في 21 كانون الأول من عام 2000، فكانت أوّل اعتراف من قبل الدولة بشرعيّة هذه القضيّة (جريدة نداء الوطن، 2000). ومن جهة أخرى، عمل الفريق المساعد على إيصال رسالة خاصّة للمجتمع المدني بواسطة التذكير -وللمرّة الأولى منذ نهاية الحرب- برمزيّة يوم 13 نيسان. فكانت أوّل حملة مدنيّة تحت اسم 'تنذكر تَ ما تنعاد' (بوحي من المثل الشعبي)، وطالبت بجعل هذا النهار 'يوم وطني للذاكرة'، وبإشادة نصب تذكاري لجميع ضحايا الحرب. وزُيّن هذا التحرّك بإنتاج كليبات مع الممثّلين كارمن لبس ورفيق علي أحمد، تتحدّث عن ضرورة ذكر الحرب على إيقاع 'جينغل' jingle للرّاحل زياد الرحباني. لبّى أكثر من ألف شخص الدعوة في ساحة الشهداء الخميس

4 يوجد محاضر ورقيّة عن أوّل اجتماعات فريق العمل هذا في معرض 'خطّ زمني' (2025) القائم في بيت بيروت (طريق الشام، سوديكو).

13 نيسان من عام 2000، وصار في كلّ سنة في هذا التاريخ المشؤوم تنظّم عشرات من الجمعيّات (نذكر 'فرح العطاء' نموذجًا) نشاطات متنوّعة. أيضًا، بعد نجاح 'تنذكر تَ ما تنعاد' (جريدة السفير، 2000)، بدأ ينتظم دوريًّا عدد من الندوات والمحاضرات حول أهمّيّة 'الذاكرة' في الجامعات وخارجها (نذكر مؤتمر 'ذاكرة للمستقبل' الذي نظّمته السيّدة أمل مكارم عام 2001 كنموذج). أخيرًا وليس آخرًا، صارت الصحف والمجلّات تكرّس في هذا التاريخ مقالات وكرّاسات مخصّصة للقضيّة. خلاصة الموضوع أنّه لأول مرّة نجحت 'لجنة الأهالي' في خلق علاقة مباشرة مع المجتمع المدني، و -الأهمّ- في التأثير بأجندته، والبعض من مؤسّساته وفعاليّاته.

نعطي في الأسطر والصفحات التالية لوحة (هي بالضرورة جزئيّة) عن العلاقات التي ربطت قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا بالمجتمع المدني اللبناني. ما يهمّ التوقف عنده الآن، مثابرة 'لجنة الأهالي' (ومعها 'حقّنا نعرف') في إيصال صوتها إلى المجتمع المدني، وفرحتها بعد حين عند سماع صداه من خلال رسائل أخذت تتكاثر وتلعب دورًا متزايدًا في نصرة قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا وتساهم في إنجازاتها. سنحاول في ما يلي تفصيل شرائح المجتمع المدني، آخذين لكلّ واحدة منها نموذجًا أو شخصيّة، أوّلًا لتكريمها، وثانيًا وخصوصًا لاستحالة تحويل الموجز السياساتي إلى مجرّد كتالوغ أو فهرس معلومات.

الحملات المدنيّة

بعد الألفين، اعتمدت 'لجنة الأهالي' وسيلة الحملات المدنيّة لطرح القضيّة أو لإيصال رسائل محدّدة إلى المسؤولين أو المجتمع. فيما بعد، نتناول نموذجين لحملتين مدنيّتين، ونحاول شرح رسائلهما:

الأولى عام 2015 من خلال حملة '40 الحرب' (بمناسبة مرور أربعين سنة على بداية الحرب مع ما يعنيه ذلك من أنّ الوقت قد حان لتقديم جردة حساب بعد انتهاء فترة العزاء). خلال أشهر طويلة، استطاعت 'لجنة الأهالي' (بفضل شركة بيكاسو التي قدّمت لها مجّانًا outdoors في كلّ أنحاء لبنان) إيصال رسالة تعرض قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا من ضمن المشاكل التي ما زال يعاني منها البلد. فكانت أربع صور بالأسود والأبيض، وأربعة شعارات باللون الأحمر: 'حكّام لبنان، وينكُن؟'، 'مفقودو لبنان، ويُنن؟'، 'مواطنو لبنان، ويننا؟'، 'أولاد لبنان، لوين؟' (جريدة النهار، 2015).

أمّا الحملة الثانية، فاستغلّت 'لجنة الأهالي' إجراء الانتخابات النيابيّة بعد انقطاع، واعتماد قانون نسبي للمرّة الأولى، ما فرض أن يشارك المرشّحون من خلال لوائح (وما أتاح نظريًّا طرح برامج وقضايا) لترشح ما أسمته 'لائحة المفقودين في كلّ لبنان' (وهو اسم الحملة). وهكذا ترشّح مفقودون -أسماؤهم ما زالت مسجّلة على لوائح الشطب بالضبط لأنّهم مفقودون!- في كلّ الدوائر الانتخابيّة وللإضاءة على هذا الواقع، استعانت بكوكبة من شخصيّات فنّيّة أو إعلاميّة معروفة من الجمهور العريض لعبت كلّ واحدة دور مفقود أو دور قريب من عائلته (جريدة العربي الجديد، 2018).

المحامون

قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، قضيّة قانونيّة بامتياز. يمكن تلخيص نضال أهاليهم بأنّه نضال للحصول على قانون يؤمّن لهم حقّ معرفة مصير أحبّائهم. من هنا، لا نضال مجديًا لقضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا دون وجود محامٍ يسهر، ويدافع، ويراكم، ويؤطر نضال الأهالي. ولا بدّ من تقديم -ولو بكلمات قليلة- ماهيّة مساهمة البعض منهم.

يبدأ نضال ذوي المفقودين مع المحامي الراحل سنان براج (المتوفّى عام 2009) الذي شارك في الحرب اللبنانيّة قبل أن يبتعد عن زواريبها ويفتح مكتبه منذ الثمانينيات في شارع مار الياس لـ'لجنة الأهالي' الفتيّة. ووقّع أحيانًا إلى جانبها باسم 'لجنة الدفاع عن الحريّات العامّة والديموقراطيّة' لإعطاء المزيد من الصدقيّة للخطوات الأولى.

كذلك، لعبت المحاميّة الراحلة ندى أدهمي (المتوفاة عام 2022)، وهي صديقة وداد حلواني وطرابلسيّة مثلها، دورها في الاستشارة القانونيّة من خلال وجودها في لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين.

وكذلك فعل المحامي حبيب نصّار، الذي طالما كان موجودًا في لبنان لغاية عام 2004، ثمّ أخذ يُسهم من مكان إقامته في توسيع علاقات اللجنة على المستوى الدولي.

كان المحامي والنائب غسّان مخيبر (بين عامي 2005 و2018) صوت قضيّة المفقودين في الندوة النيابيّة، وهو أوّل من ركّز من داخل البرلمان على ضرورة صياغة قانون لحلّ القضيّة.

أخيرًا وليس آخرًا، شكّلت 'المفكّرة القانونيّة'، بكلّ فريقها، المدماك القانوني الذي اعتمدت عليه 'لجنة الأهالي' خلال آخر عقدين، ولمديرها التنفيذي المحامي نزار صاغيّة الدور الحاسم في صياغة مشروع القانون الذي أقرّه مجلس النوّاب عام 2018.

دعونا الآن نعود إلى عام 2014: رفعت هيئتا الأهالي مع 'المفكّرة القانونيّة' دعوى أمام مجلس شورى الدولة، وقد قضى قرار هذا الأخير بتسليم المتقاضين نسخة عن كامل ملفّ التحقيق الذي أنجزته لجنة الاستقصاء الرسميّة عام 2000. وقد ناورت الحكومة للتهرّب من التنفيذ قبل أن ترضخ أمام حكم ثانٍ لمجلس الشورى، مدعّمًا باعتصام أمام مقرّ مجلس الوزراء. إلّا أنّ –يا للخيبة!– ما سلّمته الدولة لم يكن إلّا 'كرتونة' تضمّنت الاستمارات التي ملأها الأهالي بأنفسهم لا غير! وبالرغم من ذلك، قرّرت اللجنتان تسليم 'الكرتونة' للصليب الأحمر الدولي في حفل خاصّ في نقابة المحامين.

عودة الآن إلى عام 2017: أطلقت 'لجنة الأهالي' عريضة وطنيّة (طالبت بجمع العيّنات البيولوجيّة من أهالي المفقودين وحفظها... وبإنشاء هيئة وطنيّة مستقلّة للتقصّي عن مصير المفقودين)... بواسطة هذه العريضة، نجحت 'لجنة الأهالي' في توسيع علاقاتها بالمجتمع السياسي وحتّى بالمجتمع الحربي (إذ وقّعها عدد من زعماء الأحزاب السياسيّة ومن المليشيات ومن النوّاب). وعلى هذه القاعدة، تمكّنت 'لجنة الأهالي' من وضع القانون الذي كان ينتظر في درج لجنة حقوق الإنسان على جدول أعمال الهيئة العامّة في مجلس النوّاب. وأقرّه هذا الأخير في جلسة تاريخيّة للقضيّة تحت رقم القانون 2018/105. هكذا، بعد نضال دام 36 سنة، صار للقضيّة قانون، أي أداة تنفيذيّة لحلّها. وهذا القانون مقبول بالمقاييس الدوليّة، وفي الوقت ذاته لا يعيد

النظر بقانون العفو، ما سمح له بأن يسلك بموافقة الكتل البرلمانيّة كافّة (أمم للتوثيق والأبحاث، 2019).

فنّانون

لعب الفنّ دورًا أساسيًّا في ردم الهوّة بين القضيّة والمجتمع اللبناني. هنا أيضًا، من الصعب رصد كلّ أهل الفنّ الذين ساهموا وفي المجالات كافّة في المسيرة الطويلة. من عالم الغناء، يجب التنويه بأميمة الخليل التي وقفت دائمًا الى جانب الأهالي، وبأحمد قعبور الذي لحّن أغنية 'لا ضلّيت ولا فلّيت' التي تحوّلت إلى نشيد القضيّة (قعبور (ملحّن)، مرتضى (كاتبة كلمات)، وبيطار (مغنّية)، 2017).

من عالم المسرح، كتب الروائي الراحل الياس خوري باكرًا نصًّا مسرحيًّا عنوانه 'مذكّرات أيّوب' ناقش فيه كلّ المعضلات التي لم يعالجها السلم الموعود، وقد أخرجه روجيه عسّاف عام 1994. ومن تلك المعضلات التي لم تعالجها حقبة السلم، بالتأكيد قضيّة المفقودين (وقد عُرضت بواسطة قصّة الراحلة أوديت سالم التي فقدت ابنها وابنتها). عام 2010، توفّيت أوديت سالم بحادث سير مأساوي على طريقها لحضور اجتماع للأهالي (وقد كرّست لها وداد حلواني فيلمًا وثائقيًّا قصيرًا). وأيضًا، مسرحيّة 'وداد – النملة يلّي عم تحفر بالصخر' (2025) من إخراج لينا أبيض وتمثيل كريستين شويري.

في مجال السينما، شكّلت قضيّة المفقودين مادّة دسمة: أمسك الراحل جان شمعون بالموضوع باكرًا بواسطة الوثائقي 'أحلام معلّقة' (1992)، ثمّ أعاد الكرّة مرّة ثانية في فيلمه الروائي 'طيف المدينة' (2000). 'مخطوفون' (1999) لبهيج عجيج و'ليالٍ بلا نوم' (2012) لإليان راهب و'الأرض والبحر' (2023) لدانيللي روغو، وكلّها نماذج عن كثافة هذا الإنتاج الوثائقي. أخيرًا وليس آخرًا، لا بدّ من التنويه بـ'طرس – رحلة الصعود إلى المرئي' (2018) لغسّان حلواني، لحسّه المرهف.

إعلاميّون

منذ بداية نضال الأهالي، شكّل الإعلام -بما هو مكوّن من مكوّنات المجتمع المدني- رافعة لإيصال قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا وصوت ذويهم للمجتمع الأوسع. في القرن الحادي والعشرين تحديدًا، صارت عدّة تواريخ محطّات إجباريّة للحديث عن القضيّة: فضلًا عن 13 نيسان، نذكر 30 آب اليوم العالمي للمفقودين والمخفيّين قسرًا، و10 كانون الأوّل اليوم العالمي لحقوق الإنسان، و24 تشرين الثاني موعد تأسيس 'لجنة الأهالي'. في هذه المواعيد، كانت تصدر مقالات أو بورتريهات لعدد من أيقونات النضال. وأصحاب الأقلام كانوا عادة الإعلاميّات، لأسباب سبق أن أوحينا بها. وهنا أكثر من أيّ مكان آخر، لا مجال لذكر الأسماء كافّة التي كتبت عن القضيّة، فنكتفي بذكر اسم الراحلة زينب ياغي لتواضعها وملاحقتها القضيّة منذ بداياتها. أيضًا، منذ البداية، أي في الثمانينيات، وقف الراحل طلال سلمان مع مؤسّسة 'السفير' (صوت الذين لا صوت لهم) إلى جانب القضيّة، وأمّنا لها كلّ ما احتاجته على مرّ السنين من موادّ مطبوعة أو من مساحة صحافيّة لإيصال صوتها.

وتبدّلت الأيّام وتغيّرت الوسائل، وصارت 'لجنة الأهالي' تنتج كليبات تحتاج لبثّها على الهواء، وإلى جانب تغطيتها الإعلاميّة، لبّت 'المؤسّسة اللبنانيّة للإرسال' وتلفزيون 'الجديد' وإذاعة 'صوت الشعب' حاجات اللجنة الإعلانيّة، وبالتأكيد من دون مقابل.

وتغيّر العالم مرّة أخرى، وصارت 'لجنة الأهالي' ناشطة على شبكات التواصل الاجتماعي (ولها موقع خاصّ بها قيد الإطلاق)، كذلك نسجت العلاقات الضروريّة مع المواقع الإخباريّة الجديدة، وأخذت تنتج بدورها البودكاستات podcasts في المناسبات.

مدارس وجامعات

إذا صحّ –وهو صحيح– أنّ 90% من اللبنانيّين واللبنانيّات كانوا دون سنّ الرشد، أي دون سنّ المراهقة في 13 نيسان 1975 (نحتسب المواطنين والمواطنات الذين أكملوا عمر الـ15 سنة؛ ميغافون، د.ت.؛ جداول الديموغرافيا، 2025)، وإذا صحّ –وهو صحيح– أنّ بعد انتهاء الحرب، أسدل على مسرحها ستار من الصمت الغليظ، على الأقل عن دروسها إن لم يكن في المشاعر تجاهها، فهذا يعني أنّ التعليم والتفكير والتوزين هي معطيات حاسمة في الميزان لتطوير فكر نقدي بين الأولاد والشباب يتوقّف عليه مصير البلد. لذلك، كلّما تلقّت 'لجنة الأهالي' دعوة من جامعة أو من مدرسة، لبّتها دون تأخير.

منذ انتهاء الحرب، وطالما كانا في لبنان (غادرا قبل 25 سنة)، عمل الدكتور جورج عيراني وزوجته لوري في الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة (فرع جبيل) مع طلّابهما، وحتّى في إطار أوسع، لتطوير أبحاث عن ذاكرة الحرب ولئلّا تذهب دروسها سدى.

عام 2003، نظّم 'طلّاب بدون حدود' أوّل معرض حول قضيّة المفقودين داخل حرم الجامعة الأميركيّة.

بإشراف الدكتور جهاد نمور، تنظّم الجامعة اليسوعيّة منذ عام 2015 برنامج ماستير حول الديموقراطيّة وحقوق الإنسان في العالم العربي خصّص لقضيّة المفقودين في لبنان والمنطقة مساحة دائمة.

بدورها، أطلقت جامعة الحكمة منذ عام 2022 حصصًا تعليميّة عن قضيّة المفقودين بالتعاون مع جمعيّة 'سيدس' Seeds، بهدف تعزيز الذاكرة الجماعيّة ورفع وعي الأجيال الجديدة.

مسك الختام، وبمناسبة مرور 40 سنة على تأسيس 'لجنة الأهالي'، وبإشراف المصمّمة كرمة طعمة، نظّم فريق عمل متخصّص معرضًا لافتًا بعنوان 'خطّ زمني' (2023) دُشّن في مبنى جريدة 'السفير' قبل أن ينتقل بشكل دائم إلى 'بيت بيروت'، حيث صار يؤمّن مرجعًا قيّمًا وخلّاقًا للمدارس والجامعات، ولكلّ من يريد أن يتعرّف إلى تاريخ هذه القضيّة وتطوّرها.

جمعيّات، ائتلافات، تحالفات، هيئات متخصّصة، ومناطق

فضلًا عن علاقاتها بجمعيّات حقوق الإنسان (والجمعيّات النسائيّة!) لأسباب بديهيّة، تقاربت 'لجنة الأهالي' في السنوات العجاف من الاتّحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركيًّا، فالمصيبة وحالات التهميش أحيانًا تجمع!

بعد انتهاء الحرب، وأمام صعوبة المراكمة، تجمّع عدد من هيئات المجتمع المدني في أطر ائتلافيّة: نذكر من بينها كنموذج متقدّم 'وحدتنا خلاصنا' (2008). عام 2019، تأسّس 'منتدى الذاكرة والغد' الذي سعى إلى تعزيز مسارات التعامل مع الماضي وما تخلّله من نزاعات عنيفة. وفي الحالتين، كانت 'لجنة الأهالي' موجودة مع حلفائها وفاعلة.

الآن، في مسيرة 'لجنة الأهالي' الطويلة، شكّلت اللجنة الدوليّة للصليب الاحمر حليفًا أساسيًا -تقول عنه وداد حلواني إنه 'استراتيجيّ'- وذلك تقريبًا منذ البدايات (عام 1985). وللحقيقة، لولا الصليب الأحمر الدولي، لما كانت وصلت القضيّة حيث وصلت. خلال عقود، أمّنت اللجنة الدوليّة المشورة والدعم والتغطية في العلاقات مع المسؤولين. ويبقى إنجازها الأهمّ أنّها بدأت تجمع بالآلاف منذ عام 2015 العيّنات البيولوجيّة لأهالي المفقودين والمخفيّين قسرًا، ما يسمح اليوم بتشكيل قاعدة علميّة للتعرّف إلى المفقودين والمخفيّين قسرًا حتّى في حال وفاة أهاليهم (اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر، 2013).

إلى جانب هذا الحلف الاستراتيجي، نشأت عام 2010 جمعيّة متخصّصة اسمها Act for the Disappeared (لنعمل من أجل المفقودين)، ما سمح برفع عبء ثقيل عن ظهر 'لجنة الأهالي'، وسهّل عمليّة التواصل المناطقيّ بين الأهالي، إضافة الى مهامّ أخرى.

أخيرًا وليس آخرًا، وبعد إقرار القانون وتشكيل أوّل هيئة وطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، تأسّس عام 2023 'المنتدى المدني لدعم تطبيق قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا (2018/105)'، وغايته ردم عدد من الفجوات القائمة (بين القانون والوعي المجتمعي، بين الهيئة الوطنيّة والمجتمع الأهلي، إلخ) التي تعوق تقدّم القضيّة والتي سنحاول التطرق إليها الآن في الخاتمة.

خاتمة: أسئلة المستقبل وشروط التقدّم

لو توقّفنا هنا، لبقينا مع انطباع لوحة ورديّة عن مصير قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا، وهو انطباع خاطئ. صحيح أنّ 'لجنة الأهالي' نجحت في كسر عزلتها وفي نسج تحالفات وعلاقات مع شرائح متعدّدة من المجتمع المدني، لا بل أكثر من ذلك، تكرّست أيقونات هذا النضال كشخصيّات معترف بكفاءاتها في المجتمع المدني في لبنان، وحتى خارج البلد. من جهة أخرى، صحيح أيضًا أنّ النضال أنتج قانونًا نافعًا، أي قابلًا للتطبيق. وهذا القانون أفرز بدوره أوّل هيئة وطنيّة وثاني هيئة وطنيّة. إذن باختصار، ما الذي ينقص لتخطو القضيّة خطوات حاسمة إلى الأمام، وتقترب من حلّها النهائي؟

دعونا نعود قليلًا إلى واقع البلد: بكلمات قليلة، على الصعيد السياسي، تعطّل النظام السياسي الطائفي وصار عاجزًا بنيويًا عن إعطاء أجوبة دامجة وحديثة لمشاكل المواطنين. على الصعيد الاقتصادي، أفلس النظام المصرفي الذي كان واجهة النظام الاقتصادي، ما أدّى إلى شلّ عجلة الإنتاج. على الصعيد الاجتماعي، يعاني الشعب بأكثريّته الساحقة من إفقار متزايد، وتوسّعت الفجوة بين الطبقات، وانهارت أنظمة التقاعد.

في بلد منكوب كهذا، لم ترتقِ بعد هذه القضيّة الى مرتبة الأولويّة، لا عند الحكام ولا عند المحكومين. وقد يكون ذلك مفهومًا، فالواقع اليومي ضاغط، ولنقلها بصراحة: القانون متقدّم على الوعي المجتمعي. أمّا القوى السياسيّة النافذة، فبعد أن صوّتت على القانون، يبدو أنّها تجاهلت مفاعيله، أو أنّها تخشاه (وذلك عن جهل لأنّه لا يعيد النظر بقانون العفو) أو نسيت مفقوديها، فكيف بالأحرى مفقودو 'الآخرين' الذين خطفوهم يومًا؟ وحتّى القانون نفسه الذي أُقِرّ –وقد يكون ذلك بفضل ضغوط خارجيّة– قد يبقى حبرًا على ورق (وهي عادة آخذة في التزايد بين القوانين التي تمثّل تقدّمًا مجتمعيًّا) إن لم تؤمّن له الدولة مقوّمات الحياة. إذًا، مع مجتمع غائب عن الوعي، ومع دولة فاقدة العزيمة، لا تفيد الكثير اللازمة التي يردّدها المجتمع المدني، أنّ حلّ هذه القضيّة الأساسيّة مقياس وفرصة لتستعيد الدولة دورها الحاضن لمواطنيها.

للخروج من هذه المراوحة، يمكن استكشاف أنّ احتمالات التقدّم تدور حول فرضيّتين، وكلتاهما تتطلّبان أن يحصل حدث صادم غير متوقّع، كالتعرّف إلى جثّة مفقود أوّلًا، أو كاكتشاف مقبرة جماعيّة ثانيًا. الفرضيّة الأولى قد تجبر الدولة ومؤسّساتها الأمنيّة أو الخدماتيّة على تحمّل مسؤوليّاتها والخروج من خمولها، فهي الوحيدة القادرة على تفعيل القانون بالتعميم على مؤسّساتها بالانصياع للصلاحيّات (قد تبقى من دون ذلك نظريّة) العائدة للهيئة الوطنيّة المستقلّة. أمّا الفرضيّة الثانيّة، فقد تجبر المجتمعات الأهليّة على التوقّف عندها لمواجهة ماضيها والتعرّف من كثب إلى فائدة القانون العمليّة، لكي تضغط بدورها على الدولة لتطبيقه. في الحالتين، المطلوب تغيير أداء الدولة وارتقاؤها إلى موقع الدولة 'المدنيّة'، وتغيير إدراك المجتمعات الأهليّة لتقريبه من وعي المجتمع 'المدني'.

المراجع

المجتمع المدني 'سياسي' عند الإغريق. كولا، د. (1992). السيف والسّوط: جينيالوجيا التعصّب والمجتمع المدني. باريس: منشورات غراسيه. المجتمع المدني والاقتصاد عند الفلاسفة الإنكليز.

المجتمع المدني والاقتصاد عند الفلاسفة الإنكليز. فيرغسون، آ. (1867). مقالة في تاريخ المجتمع المدني. (نسخة أرشيفيّة).

المجتمع المدني والقرن العشرين. بادي، ب.، وبيرباوم، ب. (1979). سوسيولوجيا الدولة. باريس: غراسيه.

التاريخ ومسألة الحداثة عند أنطونيو غرامشي. دويه، ي. (2022). التاريخ ومسألة الحداثة عند أنطونيو غرامشي. باريس: كلاسيكيات غارنييه.

أوّل قرار صادر عن الجمعيّة العامّة لمنظّمة الدول الأميركيّة حول جريمة الاختفاء القسري. منظّمة الدول الأميركيّة. (1983). القرار AG/RES.666 الصادر عن الجمعيّة العامّة لمنظّمة الدول الأميركيّة بشأن جريمة الاختفاء القسري.
https://cidh.oas.org/annualrep/83.84.eng/chap.2.htm

أوّل قرار صادر عن محكمة لمقاضاة دولة عن جريمة الاختفاء القسري. المحكمة الأميركيّة لحقوق الإنسان. (1988). قضيّة فيلاسكيز رودريغيز ضدّ هندوراس: الحكم في الموضوع.
https://www.worldcourts.com/iacthr/eng/decisions/1988.07.29_Velasquez_Rodriguez_v_Honduras.htm

منظّمة الدول الأميركيّة. (1994). الاتّفاقيّة الأميركيّة بشأن الاختفاء القسري للأشخاص.
https://www.oas.org/en/iachr/mandate/Basics/inter-american-convention-forced-disappearance-persons.pdf

المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. (1977). البروتوكول الإضافي لاتّفاقيات جنيف المؤرّخة في 12 آب/ أغسطس 1949 والمتعلّق بحماية ضحايا النزاعات المسلّحة الدوليّة (البروتوكول الأول).
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and

المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. (1984). اتّفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللّاإنسانية أو المهينة.
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-against-torture-and-other-cruel-inhuman-or-degrading

المحكمة الجنائيّة الدوليّة. (1998). نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.
https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf

المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان. (2006). الاتّفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-all-persons-enforced

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، ويتمّ استبدال اسم اللجنة في باقي النص بـ'لجنة الأهالي'. حلواني، و. (2025). ذاكرة ليست تمضي. بيروت: دار الساقي.

دور النساء في البحث عن المخفيّين قسرًا من خلال حالتي الأرجنتين والمكسيك.
كرّاسكو غوتييريز، ل. (2021). تأنيث البحث عن المختفين في أمريكا اللاتينية: لجان الأمهات في الأرجنتين والمكسيك في مواجهة القمع والسلطوية والديكتاتورية العسكرية. InterNaciones، (21)، 135-154.
https://internaciones.cucsh.udg.mx/index.php/inter/article/view/7184/6229

كالفن، ك. 'الدور الحاسم للنساء في البحث عن المفقودين في المكسيك وما وراءها'. صحيفة Hoy. 30/05/2026.
https://hoy.com.do/el-mundo/papel-crucial-mujeres-busqueda-desaparecidos-mexico-alla_1089067.html

موقع أمّهات ساحة مايو (أيّار) يليه موقع جدّات ساحة مايو.
https://madresplazademayolf.org.ar/ https://www.abuelas.org.ar/

جريدة السفير. 25/11/1982.

إقفال المعابر مرّتين عام 1984.
جريدة النهار. 08/07/1984. جريدة السفير. 10/07/1984. جريدة النهار. 28/12/1984.

جريدة السفير. حملة 'نحن ولادك يا دولة'. 29/10/1999.

أوّل لجنة تحقيق رسميّة عام 2000. جريدة نداء الوطن. 28/12/2000.

حملة 'تنذكر تّ ما تنعاد' عام 2000. جريدة السفير. 14/04/2000.

حملة 'أربعين الحرب'. جريدة النهار. 11/04/2015.

حملة 'لائحة المفقودين في كلّ لبنان'. جريدة العربي الجديد. 13/04/2018.

أمم للتوثيق والأبحاث. (2019، كانون الثاني). القانون رقم 105: قانون المفقودين والمخفيّين قسرًا.
https://www.umam-dr.org/Uploads/2020-05/APublicationPDF1.pdf

قعبور، أ. (ملحّن)، مرتضى، س. (كاتبة كلمات)، وبيطار، ش. (مغنّية). (2017). لا ضلّيت ولا فلّيت [أغنية].

ميغافون. نصف قرن وخمسون تلوينة، صندوق فرجة الحرب.
https://megaphone.news/long-read/%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%82%D8%B1%D9%86?fbclid=IwY2xjawSNOc5leHRuA2FlbQIxMQBzcnRjBmFwcF9pZBAyMjIwMzkxNzg4MjAwODkyAAEelI2IqZ4AF8hEUY1_K0q44UVT0objGuFB9gDZEsl3Jlbk3v9qgSSS2s8J8FA_aem_Vk5UIWvt4L8glv0UoCyY5g

جداول الديموغرافيا. (2025). الهرم السكاني للبنان لعام 2025
https://www.populationpyramids.org/lebanon

اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر. (2013). تقييم احتياجات عائلات الأشخاص المفقودين بسبب النزاعات المسلحة منذ عام 1975.
https://www.icrc.org/sites/default/files/external/doc/ar/assets/files/2013/lebanon-missing-06-2013-icrc-ara.pdf

LCPS

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسَّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215- 55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org